شناشيل

احترامي للحرامي

■ عدنان حسين

مثلما تهاون مجلس النواب في دورته السابقة في إقرار التعديلات اللازمة على الدستور، أهمل في اختيار علم جديد بديل عن العلم الحالي المستنسخ من علم صدام حسين، ونشيد وطني بديل عن نشيد "موطني" الذي يبدو انه، بسبب تغنيه بجمال الوطن وبهائه، لا يعجب الطبقة السياسية المتنفذة المشغولة بمصالحها عن مصالح الوطن والمواطن.

وباعتباري مواطناً كامل الأهلية فأنني اقترح على مجلس النواب الحالي أغنية جاهزة، مكتوبة وملحنة وموزعة موسيقياً عنوانها "احترامي للحرامي" لتكون نشيداً لدولتنا الميمونة .

لكن لماذا هذه الأغنية بالذات؟.. إنها تناسب تماماً وضع دولتنا وتعبّر عن حالها خير تعبير، فهي تؤدي التحية للحرامي .. نعم الحرامي الذي له في اللغة مرادفات أخرى: اللص، السارق.. الخ. وبالطبع فانه بكل لغات العالم ولهجاته الحيّة والميتة، للسرقة معان مذمومة.. وفي كل البلدان ولدى كل الأديان والطوائف والمذاهب والعقائد السياسية والاتجاهات الفكرية، السرقة مذمومة.. فقط عندنا في العراق الأمر مختلف حيث يحظى الحرامية، وبالذات حرامية المال العام، بالمكانة المرموقة في أكثر قطاعات الدولة والمجتمع.

وكما أعادت التأكيد من جديد وقائع الأسابيع الأخيرة فان سرقة المال العام والخاص عندنا صارت عادة متأصلة وسلوكاً منهجياً وديناً للكثير ممن يُوصفون بأنهم رجال الدولة الكبار، وهي القانون الأساسي غير المكتوب للدولة. ولهذا أقترح هذه الأغنية نشيداً لدولتنا.

هذه الأغنية هي في الأصل قصيدة للشاعر السعودي الأمير عبد الرحمن بن مساعد، وغنتها المطربة صاحبة الصوت الجميل آمال ماهر ولحنها لها الملحن صادق الشاعر.

هنا نص القصيدة، ولمن يرغب من النواب أو من غيرهم في سماع الأغنية ومشاهدة مغنيتها تؤديها في حفلة عامة يجد في آخر هذا العمود رابطها على موقع (يوتيوب) للتواصل الاجتماعي.

إحترامي .. للحرامي صاحب المجد العصامي
صبر مع حنكة وحيطة وابتدا بسرقة بسيطة
وبعدها سرْقة بسيطة وبعدها تَعدّى محيطه
وصار في الصف الأمامي احترامي .. للحرامي.. !!

×××

احترامي .. للحرامي صاحب المجد العصامي
صاحب النفس العفيفة صاحب اليدّ النظيفة
جاب هالثروة المخيفة من معاشه في الوظيفة
وصار في الصف الأمامي احترامي .. للحرامي.. !!

×××

يُولي تطبيق النظام أولوية واهتمام
ما يقرّب للحرام إلا في جنح الظلام
صار في الصف الأمامي احترامي .. للحرامي.. !!

×××

يسرق بهمّة دؤوبة يكدح ويملي جيوبه
يعرق ويرجي المثوبة ما يخاف من العقوبة
صار في الصف الأمامي احترامي .. للحرامي .. !!

×××

صار يحكي في الفضا عن نزاهة ما مضى
وكيف آمن بالقضا وغير حقه ما ارتضى
صار في الصف الأمامي احترامي .. للحرامي.. !!

×××

احترامي للنكوص عن قوانين ونصوص
احترامي للفساد وأكل أموال العباد
والجشع والازدياد والتحول في البلاد
من عمومي للخصوص احترامي للصوص .. !!

http://www.youtube.com/watch?v=uPewNWkeFa8

في القراءة الثانية للمشروع

الاتفاق على تمرير فقرة تبرئة المزورين بقانون العفو العام

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب عن استحداث فقرة في قانون العفو العام ليشمل مزوري الشهادات على أن تطرح في القراءة الثانية للقانون، فيما شددت لجنة المصالحة البرلمانية على ضرورة عدم استفادة المزورين من الوظائف والأموال التي تحصلوا عليها في تلك الفترة.

وكان البرلمان قد رفض قبل أيام مناقشة قانون العفو عن المزورين منتصف الشهر الماضي والذي أحالته الحكومة إليه، إلا أن مصادر مقربة من رئيس البرلمان حينها أكدت "أن الجهات التي تطالب بعفو عن المزورين هم التيار الصدري لأنهم جمعوا التواقيع لمناقشته ولكن النواب رفضوا الأمر وتم تأجيله"، وكشف مصدر من دولة القانون في وقتها عن مشروع جديد يكون من خلال دمج المزورين ضمن قانون العفو العام، احد نتاجات اتفاقيات أربيل، وبالتالي يكون لكل من الصدريين والعراقية وحلفائهم المصلحة في إقراره.

ويعرض البرلمان اليوم القراءة الأولى لقانون العفو العام، إذ قال عضو لجنة النزاهة البرلمانية جواد الشهيلي ان "قانون العفو عن مزوري الشهادات الدراسية سيتم إدراجه في القراءة الثانية من قانون العفو العام".

الشهيلي، وهو نائب عن تيار الأحرار أكد في تصريحات صحفية أمس الجمعة أن "قانون العفو عن مزوري الشهادات والوثائق الدراسية سيتم إدراجه ضمن القراءة الثانية لمشروع قانون العفو العام الذي سيعرض خلال جلسة مجلس النواب اليوم السبت".

وأضاف أن "قانون العفو العام سيشمل كل من اعتقل أو تمت محاكمته نتيجة قتاله ضد القوات الأمريكية ويستثنى من ذلك المنتمون إلى المجاميع الإرهابية المعترف بها كتنظيم القاعدة أو المجاميع المسلحة المرتبطة بهذا التنظيم".

وتابع الشهيلي أن "القانون سيستثني من كانت عليه لغاية الآن جرائم ضد أبناء الشعب العراقي أو من كان متهما بقتل عناصر الأجهزة الأمنية العراقية"، لافتا إلى أن "قانون العفو العام شدد على حفظ الحق المدني في مختلف فقراته وعدم إلغائه ما لم يتنازل عنه أصحابه أو ذوو المجنى عليه".

وكان مجلس النواب قد قرر خلال جلسته التي عقدت في السادس عشر من تموز الماضي سحب مشروع قانون المستفيدين من العفو الذي يشمل مزوري الشهادات الدراسية في تسلم المناصب الحكومية.

ومن الجانب الآخر، قال رئيس لجنة المصالحة الوطنية في البرلمان، إن قانون العفو العام يشمل جميع مرتكبي جرائم الجنح أو الذين اعتقلوا بسبب المخبر السري أو المنظومة الأمنية غير المحترفة خلال السنوات الماضية.

النائب قيس الشذر قال في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "إن موقف اغلب الكتل السياسية بالضد من إفادة المزورين من الأموال والوظائف التي تحصلوا عليها خلال فترة تسنمهم الوظائف العامة بطرق التزوير لأنها مخالفة للقانون وزاحموا من خلالها ذوي الكفاءة والمهنية العالية"، إلا أنه لم يفصح عن رفضه للعفو عن المزورين بمجرد إطلاق سراحهم كما هو موجود في المشروع الذي سيدرج بحسب الشهيلي في قانون العفو العام.

وكان مستشارون لدى رئيس الوزراء نوري المالكي قد قالوا إن مشروع القرار الذي يدخل حيز التنفيذ بعد يدعو إلى إلغاء عقوبة السجن فقط على المخالفين فيما تُطبق بحقهم العقوبتان الأخريان وهما الفصل من الوظيفة واسترجاع المبالغ التي تسلموها من الدولة.

ويبدو أن هناك اختلافا في وجهات النظر بين القوى السياسية داخل البرلمان تجاه هذا الأمر كما تقول النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني والتي أيدت مشروع القرار هذا بدعوى أن هذه المخالفات ربما تمت بسبب الظروف التي مرت بالبلاد.

ولا يختلف في هذا الموقف الخبير القانوني طارق حرب الذي فسر أن هذا الأمر يجوز أي الإعفاء عن مزوري الشهادات وهذه من صلاحيات مجلس الأمن، مشيرا إلى أن النظام السابق أصدر المئات من قرارات العفو، كما أن الحكومات اللاحقة بعد عام ٢٠٠٣ أصدرت قرارات عفو.

إلا أن هناك أصواتاً أخرى تنبذ مثل مشروع القرار هذا في إعفاء المزورين للشهادات نظرا لآثاره السابقة والحالية واللاحقة على المستويات كافة وأبرزها المستوى العلمي وسمعة الشهادات الأكاديمية والنظرة الاجتماعية لحامليها في ظل هذا الكم الهائل من المزورين وهنا يطالب الأكاديمي الدكتور كاظم المقدادي بفضح هؤلاء وليس العفو عنهم وإنزال اشد العقوبات بحقهم.

وكشفت لجنة النزاهة النيابية، في وقت سابق، عن أن مشروع قرار العفو الذي تقدمت به الحكومة عن مزوري الشهادات والذي يعفك مجلس النواب على دراسته، لا يشمل جميع المزورين، بل يخص أصحاب الشهادات الدنيا لأسباب إنسانية.

وقالت عضو لجنة النزاهة النيابية عالية نصيف في حديث صحفي سابق إن "لجنة النزاهة ناقشت مشروع القرار الذي تقدمت به الحكومة لإصدار عفو عن مزوري الشهادات من الذين يشغلون وظائف حكومية لأسباب إنسانية، وان هذا العفو يشمل أصحاب الشهادات الدنيا فقط".

وأوضحت نصيف أن "العفو عن المزورين للشهادات يقصد به أصحاب الشهادات الإعدادية فما دون ذلك، وان اغلب أعضاء مجلس النواب يتجهون للتصويت بالموافقة على قرار هذا العفو".

شلال: مستعد للاستجواب

العراق يعتزم تشكيل مجلس أعلى للكهرباء

□ بغداد / المدى

أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الجمعة، عن توجهه إلى تشكيل مجلس أعلى للكهرباء، وفيما أشار إلى أن نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء وآخرين سيكونون ضمن المجلس، أكد أن هدفه تحريك ملف قطاع الطاقة.

وقال المالكي في تصريحات صحفية أمس، "سأتجه إلى تشكيل مجلس أعلى للكهرباء، لأنه يبدو أنه كلما يأتي وزير لم تتحرك القضية"، مشيرا إلى أن "المجلس سيضم نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء وآخرين".

وأضاف المالكي أن "هدف المجلس تحريك ملف قطاع الكهرباء"، مؤكدا أن "واحدة من ملفات التعطيل ألا يتحرك هذا القطاع"، مشيرا إلى أن "هناك قرارا لدى البعض أن لا تكون كهرباء ولا زراعة ولا استقرار ولا نجاح ولكن العراق بإمكانه أن ينهض لولا قرار التعطيل".

في الوقت نفسه كشفت وثيقة رسمية أخرى حصلت عليها "المدى"، "كيف أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني كان يثق بالشركتين الكندية والألمانية اللتين ظهرتا لاحقا أنهما غير مؤهلتين لأي عمل يتعلق بتنفيذ عقود ضخمة كالتي وقعتها معهما وزارة الكهرباء بإشراف لجنة الطاقة التي يترأسها الشهرستاني".

وفي الوثيقة التي وقعها وزير الكهرباء رعد شلال يمكن التعرف على أن الوزير كان يذكّر الشهرستاني بما أظهره لأعضاء اللجنة من "ثقته" بعمل الشركتين وقدرتهما على تنفيذ المشاريع عبر بحثه عنهما في الانترنت.

من جانب آخر قال مصدر مقرب من وزير الكهرباء رعد شلال إن مجلس النواب سيستجوب الوزير الأسبوع المقبل، فيما تعهد الأخير بان يكون "جاهزا لجميع الأسئلة والقضايا التي تدور في أذهان النواب وكافة قطاعات الشعب العراقي"، لاسيما بعد كشف "فضائح" الأسبوع الماضي تتعلق بعقود الكهرباء، في وقت يعاني منه العراقيون من استفحال أزمة الطاقة الكهربائية.

الوزير الذي كان قد شغل مواقع عدة في الكهرباء قبل العام ٢٠٠٣ وبعده، تعهد، بحسب ما كشفه المصدر المقرب منه، أن "يكشف ما تم صرفه من قبل الحكومة العراقية من مبالغ طائلة خلال العامين الماضيين دون أي تحسن على إنتاج البلاد من الطاقة"، موضحا أن "الحكومة اشترت مولدات لإنتاج نحو عن ١٠ آلاف ميغاواط قبل سنتين من شركتي "جي اي" الأميركية و"سمينس" الألمانية ضمن عقود تفتقر للدراسة العلمية والفنية، وظلت تلك المولدات الضخمة التي كلفت البلاد نحو سبعة مليارات دولار، بلا فائدة بسبب عدم تضمن العقد تنفيذ أعمال مدنية اللازمة لإنشاء المحطات".

وبحسب المصدر فان الوزير شلال يرى انه "لو تم شراء مولدات تكفي لإنتاج ٧٠٠٠ ميغاواط والباقي من المبلغ لو تم إنفاقه على الإنشاءات المدنية لكان العراق اليوم قد حصل على إنتاج ٧٠٠٠ ميغاواط ولأسهم ذلك في التخفيف من أزمة الكهرباء".

ويوضح "وصلت المولدات الضخمة والمكلفة إلى مواقع كان من المفترض أن تعمل فيها ضمن محطات في البصرة والديوانية و كركوك ولكنها ظلت بلا فائدة لغياب عقود انجاز الإنشاءات المدنية اللازمة لتشغيل تلك المولدات". وقارن المصدر بين أسعار شراء المولدات من قبل الحكومة العراقية وأسعار أخرى لمولدات شاملة الإنشاءات المدنية موضحا أن "رجل الأعمال الكردي احمد إسماعيل اشترى معدات لإنتاج الف و٧٥٠ ميغاواط من المصدر نفسه الذي اشترت منه الحكومة العراقية، وكان بسعر اقل شامل المولدات والإنشاءات المدنية".

المصدر قال "إن الوزير شلال سيكشف حقائق تتعلق بالعقد الصيني الخاص بالكهرباء فضلا عن التعاقد مع الشركتين "الوهميتين" الألمانية والكندية موضوع الفضيحة الأخيرة.

ويشهد العراق منذ منتصف شهر شباط الماضي، العديد من الاحتجاجات على تردي الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء وطول ساعات انقطاع التيار إلى نحو ٢٠ ساعة يومياً خاصة بعد حلول فصل الصيف الذي بات يشهد فيه العراق استهلاكاً كبيراً لتشغيل مكيفات الهواء بسبب حرارة الجو التي تجاوزت الأسبوع الماضي عتبة ٥١ درجة مئوية. وأعلنت لجنة النزاهة البرلمانية، أمس الأول الخميس، عن صدور مذكرة قبض بحق وزير النقل الأسبق لؤي العرس على خلفية ملفات فساد، فضلاً عن صدور مذكرة أخرى بحق تاجر عراقي يدعى عمر المشهداني بتهمة عقود وهمية مع وزارتي النفط والكهرباء وتعاملات مشبوهة مع المصارف. فيما أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٧ آب الحالي، قراراً يقضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بقيمة مليار و٧٠٠ مليون دولار.

يذكر أن مجلس الوزراء العراقي، وافق في ١٢ حزيران الماضي، على إضافة ٩٢٧ مليون دولار إلى الموازنة التكميلية لوزارة للكهرباء للعام الحالي، لتنفيذ مشاريع محددة سريعة عبر شركات استثمارية، إلا أن الوزارة كشفت، في مطلع آب الحالي، أن الشركات الأجنبية التي تعاقدت معها لبناء محطات توليد سريعة توقفت عن تنفيذ عقودها واشترطت الحصول على ضمانات من مصارف بلدانها لتنفيذ مشاريع في العراق، عازية سبب عدم استكمال بعض المشاريع الخاصة بمجال الطاقة الكهربائية إلى الضوابط والأنظمة المالية العراقية وغياب التشريعات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب.

وسبق أن تعهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ١٧ شباط الماضي، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد عن ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن العراقية في ١٥ شباط الماضي.

أنباء

الداخلية تجدد جاهزيتها لمسك الشارع

■ أكدت وزارة الداخلية، جاهزيتها لتسلم الملف الأمني من قوات وزارة الدفاع، مشيرة إلى أن اغلب المحافظات العراقية يدار فيها الملف الأمني من قبل وزارة الداخلية وليس الدفاع.

وقال وكيل الوزارة عدنان الأسدي "إن الداخلية خلال الفترة الماضية لم تكن جاهزة بشكل كامل حتى تتسلم الملف الأمني من قبل قوات الجيش".

وأضاف "لغاية الآن لا نستطيع أن نقول إن الوزارة جاهزة مئة بالمئة، ولكن وصلنا إلى مستوى عال بنسبة جيده لحفظ الأمن في المحافظات".

الصدر يتوعد المتحفظين على الأميركان

■ توعد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأول، المتحفظين من أتباعه على بقاء عدد من المدربين الأميركيين في العراق بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي.

وقال الصدر في رد له، على استفتاء من قبل احد المواطنين بشأن موقفه من إعلان الكتلة الصدرية التحفظ على بقاء القوات الأميركية للتدريب، إنه "لا أظن أنهم تحفظوا بل هم رافضون دوماً بقاء قوات الأميركية في البلاد"، مؤكدا "لن نسكت عمن يكتفي بالتحفظ على بقاء تلك القوات".

الأنبار تطالب باختيار قائد شرطة لها

■ كشف نائب رئيس مجلس محافظة الأنبار سعدون عبيد أن الوضع الأمني مستقر، لكن المحافظة تحتاج إلى قائد جديد للشرطة بعد إنهاء تكليف قائد شرطة الأنبار السابق من مهامه كونه يعمل وكالة ونطالب باختيار قائد جديد لدية الخبرة والكفاءة لإدارة الملف الأمني في الأنبار. مضيفا أن: "الوضع الأمني قد يسوء في حال تأخير انتخاب قائد لشرطة المحافظة خصوصا بعد الخروقات الأخيرة التي شهدتها مدن الأنبار والتي تقف وراءها المجاميع الإرهابية التي تسعى لاستهداف المدنيين وزعزعة امن البلاد".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون